كل واحد كانه مالك وحده حكما كبلا يتعطل عليهم طريق الانتفاع ولا كذلك غيرنا فانه لا يتوصل الى رضاهم ممكن فبقي على الشركة حقيقة وحكما

قال واذا اشرع في الطريق روشنا او ميزابا او نحوه فسقط على انسان فعطب فالدية على عاقلته لانه متعد بشغل هواء الطريق وهذا من اسباب الضمان وهو الاصل وكذا اذا سقط شيء مما ذكرنا في اول الباب وكذا اذا تعثر بمنقضه انسان او عطبت به دابة وان عثر بذلك جمل فوقع على آخر فما فالضمان على الذي اصر فيهما لانه بصير كالذي اباه عليه وان سقط الميزاب نظر فان اصاب ما كان منه في الحايط رجلا فقتله فلا ضمان عليه لانه غير متعد فيه لما انه وضعه في ملكه وان اصابه ما كان خارجا من الحايط فالضمان على الذي وضعه فيه لكونه متعديا فيه والاصرع لانه يمكنه ان يتحرز في الحايط ولا كفارة عليه ولا يحرم من الميراث لانه ليس بقاتل حقيقة ولو اصابه الطرفان جميعا وعلم ذلك وجب النصف وهو ان ينصف كما اذا جرحه سبع وانسان ولو لم يعلم اي طرف اصابه يضمن النصف اعتبارا للاحوال ولو اشرع جناحا الى الطريق ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله او وضع خشبة في الطريق ثم باع الخشبة ورد اليه منها قدرها المشتري كمن عطبت بها انسان فالضمان على البائع لان فعله وهو الوضع لم ينفسخ بزوال ملكه وهو الموجب ولو وضع في الطريق حجرا فاحرق شيئا بضمنه لانه متعد فيه وحركة الريح الى ان

موضعه

موضع آخر ثم احرق شيئا لا يضمنه لفسخ الريح فعله وقيل اذا كان البعد يزيل ضمنه لانه فعله مع علمه بعاقبته وقد افضى اليها فجعل كما شرنه ولو اشار جرب الدار لفعلة لاخراج الجناح او الظلة فوقع فقتل انسانا قيل ان يقوم من العمل فالضمان عليهم لانه التلف بفعلهم وما لم يقم فعلهم لم يكن العمل مسلما الى رب الدار وهذا لانه اذا انقلب فعلهم فتلاشى وجب عليهم الكفارة والقتل عمد اذا قتل عمدا فيهم فعلهم بشتم فعلهم اليه فانقصر عليهم وان سقط بعد قيامهم فالضمان على رب الدار استحسانا لانه صح الاستيجار حتى استحقوا الاجر ووقع فعلهم عمارة واصطلاحا فانتقل فعلهم اليه فكانه فعل بنفسه فلهذا يضمنه وكذا اذا اصاب المآء في الطريق فعطب به انسان او دابة وكذا اذا رش المآء او نوضا لانه متعد فيه بالحاق الضرر بالمارة بخلاف ما اذا فعل ذلك في سكة غير نافذة وبدون اهلها او فعل او وضع متاعه لانه لكل واحد ان يفعل ذلك فيها لكونه من ضرورات السكنى كما في الدار المشتركة فلو اراد اذا رش ماء كثيرا يجتمع يترقب به عادة اتانا اذا رش ماء قليلا كما هو المعتاد والظاهر انه لا يزلق به لا يضمن ولو تعدد المرور في موضع صب الماء فسقط لا يضمن الراش لانه صاحب علة وقيل هذا اذا رش بعض الطريق لانه يجد موضعا للمرور لا اثر للماء فيه فاذا تعذر المرور على موضع صب الماء مع علمه لذلك لم يكن على الراش شيء وان رش جميع الطريق يضمن لانه مفرط

Copyright © King Saud University